

صاحب الكتاب والعلامة رضا باستماع صاحب جمعة قال ابن خلدون
وقال غيره ليس بشي وروي الخطيب المافض ابو بكر عن اسمعيل
ابن اسحاق القاضى انه حكى اليه في ذلك فاطق ملباً ثم قال
للرجوع عليه ان كان سماعه في كتابك بخط غيرك فانت اعلم قلت حفص بن
غياث معدود في الطبقة الاولى من اصحاب يحيى بن حنفية وابو عبد الله
الزبيرى من ائمة اصحاب الشافعى واسمعيل بن اسحق لسان الصحاح
ملك وامامهم وقد تعاضدت اقول في ذلك ويرجع حاصلها
الوان سماع غيره اذا ثبت في كتابه برضاة فيلزم اعارته اياه
وقد كان لا يتبين له وجهه ثم وجهته باذنه من منزلة شهادة
له عنده فعليه ادائها بحوته وان كان فيه بذلك ما لا يكمل
مجلس الشريعة اداؤها وان كان فيه بذلك نفسه بالسوى المجلس
للكمال لا اياها والعالم عنده تبارك وتعالى ثم اذا نسخ الكتاب
فلا ينقل سماع النسخة الا بعد المقابلة المرضية وهكذا لا ينبغي
لاحد ان ينقل سماع الرشي من النسخ او يثبت فيه عند السماع
ابداً الا بعد المقابلة المرضية بالموثق لا يقتر احد بتلك
النسخة غير المقابلة الا ان يبين مع النقل وعنده كونه النسخة
غير مقابلة والله اعلم **النوع السادس والعشرون** في صفة
رواية الحديث بشرط ادايه وما يتعلق بذلك وقد سبق بيان
كثير منه في ضمن النوعين قبله شددت في روى الرواية فافعلوا
وتسا على غيرها اخرون ففعلوا ومن هذا عهد الشهد يمدح
منه قال لا حجة الا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره وذلك
مروي عن مالك بن يحيى رضي الله عنهما وذهب اليه من اصحاب

الشافعي

الشافعي ابو بكر الصيدلاني المروزي **ومنه** مذهب من اجاز الا
عتماد الرواية على كتاب غير رواية لو اصاب كتابه واخر من يده لم يزل الرواية
منه لغيره عنه وقد سبقت حكايته المذاهب عن اهل التسهيل والباطن
في ضمن ما تقدم من شرح وجوه الاخذ والتجمل ومن اهل التسهيل
فقد سمعوا كتباً مضممة وترها ونواحيها ذلكم هو في السنن و
احتجاج اليرج حلهم للرجل والشرف على انه رويها من نسخ مشتهرة
او مستعادة غير مقابلة فودعها لما كرا بوعده الله في طبقات
اليرج حين قال وهو يتوهون الزم في روايته ما صادفون وقال
هذا مما كثر في الناس ونفاطه قوم من اصحاب العلماء المروفيين
بالصواعق قلت ومن التسهيل ابن عبد الله بن لهيعة المصنف ترك
الاحتجاج بروايته مع جلالة لتسهيله ذكره عن يحيى بن حسان
انه راي قوما معهم جنا سمعوه من ابن لهيعة فنظروا فاذا ليس
في حديث واحد من حديث ابن لهيعة فجاء ابن لهيعة فاجابهم
بذلك فقال ما صنع يحيى في كتابك فيقولون هذا من
حديثك فاحذر به ومثل هذا واقع من شيوخ زماننا
يحبون الاحكام الطالبي كجبر او كتاب فيقولون له هذا روايتك
فيمكن من قرأته عليه مقلداً له من غير ان يبحث بحيث تحصل له
الثقة بصحة ذلك والصواب ما عليه الجهور وهو التوسط
بين الافراط والتوسط فاذا قام الراوي في الاخذ والتجمل با
الشرط الذي تقدم شرحه وقابل كتابه وضبط سماعه على الوجه
الذي سبق ذكره جازت له الرواية منه وان اعاره وغاب عنه
اذا كان الغالب من امره سلوته من التغيير والتبديل الاستيما
اذا كان ممن لا يخفى عليه الغالب لو غير شئ منه ويبدل تغييره

Copyrighting University